

Distr.: General
29 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي

الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية

الثالثة والعشرين للجمعية العامة

التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل
بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩١/٦٥، متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. ويركز على بعض العمليات الحكومية الدولية المختارة للأمم المتحدة، ويقيم مدى قدرتها على دمج المنظور الجنساني في عملها. ويخلص التقرير إلى تقديم توصيات لاتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز تنفيذ ولايات المساواة بين الجنسين.

* A/66/150.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الأساس المنطقي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية	٤
ثالثا -	منهجية هذا التقرير	٥
رابعا -	النتائج	٦
ألف -	لمحة عامة	٦
١ -	الجمعية العامة	٦
	(أ) القرارات	٦
	(ب) تقارير الأمين العام	٩
٢ -	المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية	١٠
	(أ) القرارات	١٠
	(ب) تقارير الأمين العام	١١
باء -	التحليل المتعمق	١٢
١ -	وضع إشارات	١٢
٢ -	التقييم النوعي	١٣
	(أ) تقارير الأمين العام	١٤
	(ب) القرارات	١٥
خامسا -	أحداث الأمم المتحدة الرفيعة المستوى الحكومية الدولية بوصفها فرصا لتعميم المنظور الجنساني	١٧
سادسا -	مساهمة لجنة وضع المرأة	٢٠
سابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٢١

أولا - مقدمة

١ - يستجيب هذا التقرير لقرار الجمعية العامة ١٩١/٦٥، الذي طلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير سنوية إليها عن متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين والتقدم المحرز في هذا الصدد، مع تقييم التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك معلومات عن الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وتوصيات باتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التنفيذ. ويستجيب التقرير أيضا لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في القرار ٩/٢٠٠٦ الذي طلب إلى الأمين العام أن يدرج في هذا التقرير، تقييم تأثير مساهمات لجنة وضع المرأة في المناقشات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢ - ويركز هذا التقرير على بعض العمليات الحكومية الدولية المختارة للأمم المتحدة، ويقيم مدى قدرتها على دمج المنظور الجنساني^(١). وينقسم التقرير إلى سبعة أقسام. فبعد هذه المقدمة، يناقش القسم الثاني الأساس المنطقي لإدماج المنظور الجنساني في العمل الحكومي الدولي. ويعرض القسم الثالث المنهجية المستخدمة في هذا التقرير. ويقدم القسم الرابع نتائج تحليل المدى الذي يعكس فيه المنظور الجنساني في تقارير الأمين العام الموجهة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية. كما يقيم هذا القسم مدى تعميم المنظورات الجنسانية في القرارات التي اتخذتها هذه الهيئات. ويتناول الباب الخامس الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين في الأعمال التحضيرية، وعند الاقتضاء، نتائج الفعاليات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى الثلاث: مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا لعام ٢٠١١، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، واستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة لعام ٢٠١٣. ويتناول القسم السادس على نحو محدد مساهمات لجنة وضع المرأة، ويقدم القسم السابع موجزا وخلاصة للتقرير ويورد توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

(١) يكمل هذا التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الكيانات التابعة للأمم المتحدة (انظر E/2011/114)، والتقرير السنوي للجنة وضع المرأة الذي يركز على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني (انظر E/CN.6/2011/5).

ثانياً - الأساس المنطقي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية

٣ - أكدت الجمعية العامة مرات عديدة دور العملية الحكومية الدولية للأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي قرارها ١٩١/٦٥، أكدت الجمعية العامة مجدداً أن تعميم المنظور الجنساني استراتيجية مقبولة عالمياً لتعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين بواسطة تحويل هياكل اللامساواة. وأكدت أيضاً على الالتزام بالعمل بنشاط على تعزيز تعميم منظور المساواة بين الجنسين في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الالتزام بتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين. ودعت الجمعية العامة في الفقرة ١٥ من قرارها جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع المسائل تنظر فيها والتي تقع ضمن إطار ولاياتها، وكذلك في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وفي عمليات متابعة نتائجها، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ واستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢ في الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٣.

٤ - وتغطي الفقرة ١٨ من منطوق القرار ١٩١/٦٥ بأهمية خاصة لحوار هذا التقرير التي طلبت أن تتناول التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئتهما الفرعية بشكل منهجي المنظورات الجنسانية عن طريق تحليل نوعي للمسائل الجنسانية وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وبيانات كمية، حيثما توافرت، وبخاصة تقديم استنتاجات وتوصيات محددة من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف تيسير وضع سياسات تراعي نوع الجنس.

٥ - إن عملية الأمم المتحدة الحكومية الدولية معقدة. وتتباين الهيئات الحكومية الدولية في ولاياتها، وتتلقى وتدرس مجموعة متنوعة من المدخلات المكتوبة، تشمل تقارير الأمين العام والدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، والمبعوثين الخاصين والمقررين، وغيرها. وتتباين التقارير تبايناً كبيراً من حيث المضمون والشكل والتغطية. ومن الممكن دمج البيانات المقدمة من عدة مساهمين - خاصة الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة - وكذلك من منظمات حكومية دولية وإقليمية، أو منظمات غير حكومية. وتوفر التقارير مادة لمناقشات الدول الأعضاء التي يمكن أن تجري من خلال المناقشات العامة وحلقات النقاش وغيرها من

الفعاليات. وتتيح اجتماعات حكومية دولية الفرصة لصانعي السياسة تبادل المعلومات بشأن التحديات والتقدم والممارسات الجيدة، وتساعد على زيادة التزام الحكومات بتمكين المرأة. وغالباً ما يسفر العمل الحكومي الدولي، ولكن ليس دائماً، عن وثائق ختامية، مثل الإعلانات والقرارات، أو المقررات، وفي حالة مجلس الأمن، البيانات الرئاسية. وكثيراً ما توفر الوثائق الختامية توصيات للعمل لهذه القضية. وقد تكون تلك توجيهات متعلقة بالسياسات للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، أو ولايات إضافية لمواصلة دراسة وتحليل الوضع، أو أن يدعو إلى عقد المزيد من الاجتماعات أو المناسبات الرفيعة المستوى بشأن القضايا المطروحة. وهكذا فإن مدخلات وفعاليات ونتائج العملية الحكومية الدولية تتيح جميعها الفرص لتعميم المنظور الجنساني في جميع القضايا التي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية المعنية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩١/٦٥.

ثالثاً - منهجية هذا التقرير

٦ - من خلال تحليل المحتوى، يستعرض هذا التقرير عدداً من مدخلات وفعاليات ونتائج العملية الحكومية الدولية للحصول على أدلة من إدماج المنظور الجنساني، على النحو الذي تحدده وجود كلمات مثل: الجنسانية، الجنس، امرأة، رجل، فتاة، فتى، أنثى، ذكر جنسي، الصحة الإنجابية وصحة الأم (بما في ذلك صيغها في الجمع). واعتبر أن الوثائق التي ترد فيها عبارة مفتاحية واحدة تتضمن على الأقل منظوراً جنسانياً. وتم استبعاد النتائج الإيجابية الزائفة، مثل "كارثة من صنع الإنسان".

٧ - وبينما تستثني قائمة الكلمات المختارة الكلمات الأخرى التي قد تعكس المنظور الجنساني، فإن الكلمات المختارة هي التي ترد غالباً في التقارير والوثائق التي تتناول قضايا المساواة بين الجنسين. ولكفالة أن يتجاوز التقييم إدراج المنظور الجنساني مجرد ذكر هذه الكلمات المفتاحية، تم تحليل الوثائق التي مرت من عملية التصفية الأولى بشكل أكثر عمقا لتقييم المدى الذي ورد فيه حقاً المنظور الجنساني.

٨ - تم بحث جميع تقارير الأمين العام وقرارات الجمعية العامة للدورة الخامسة والستين وجلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية في عام ٢٠١٠. كما بحثت المناسبات الثلاث الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩١/٦٥ - مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في عام ٢٠١١، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢، واستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة في عام ٢٠١٣. وأولي اهتمام خاص بتحليل الوثائق التحضيرية، وعند الاقتضاء، النتائج. وتمت دراسة الوثائق المتاحة في نظام الأمم المتحدة للوثائق الرسمية اعتباراً من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. ودرست كذلك القرارات

والتقارير المقدمة من الأمين العام حتى لو كانت تنتمي إلى بند أو بند فرعي في جدول الأعمال تركزت بشكل خاص على قضايا المساواة بين الجنسين. وفي حال تقديم الوثائق إلى أكثر من هيئة حكومية دولية، أحصيت كل مرة وردت فيه لأن نظر كل من الهيئات الحكومية الدولية تعتبر فرصة إضافية لإدماج قضايا المساواة بين الجنسين في العملية الحكومية الدولية.

رابعاً - النتائج

ألف - لمحة عامة

٩ - استناداً إلى عدد القرارات وتقارير الأمين العام المعروضة على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية، توفرت فرص عديدة لإدماج المنظور الجنساني في عمل هذه الهيئات الحكومية الدولية. وتلقت الجمعية العامة وحدها واستعرضت ٢٤٤ تقريراً مقدماً من الأمين العام، واتخذت ٢٧٠ قراراً. وفي دورته لعام ٢٠١٠، تلقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واستعرض ٢٠ تقريراً موجهاً من الأمين العام، واتخذ ٣٨ قراراً. وتشير قائمة جزئية من تقارير وقرارات اللجان الفنية إلى ما لا يقل عن ٣٨ تقريراً و ٣٨ قراراً^(٢). وفي حين تم استغلال عدد من هذه الفرص، كما هو موضح في نتائج هذا التقرير، فإن العديد منها لم يستغل بعد لتحفيز التنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين عن طريق تعزيز تعميم المنظور الجنساني في عمل منظومة الأمم المتحدة.

١ - الجمعية العامة

(أ) القرارات

١٠ - كشف التحليل الذي أجري على قرارات الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة ورود المنظور الجنساني في حوالي ثلث القرارات جميعها. ويعرض الجدول ١ توزيع قرارات الجمعية العامة وتقارير الأمين العام الموجهة إليها، التي تشمل المنظور الجنساني، التي أصدرتها اللجنة الرئيسية. وكانت اللجنة الثالثة، التي تركز على القضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية، الأكثر احتمالاً في إدراج البعد الجنساني في قراراتها. كما عكست اللجنة الثانية، المسؤولة عن المسائل الاقتصادية والمالية، وعن اجتماع الجمعية العامة في جلستها العامة، المنظور الجنساني، ويرجح أن هذه المسألة ترد في أكثر من ثلث قراراتها. وورد المنظور

(٢) استبعدت لجنة وضع المرأة (بسبب تركيزها الحصري على القضايا الجنسانية) ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (الذي لم يعقد دورة في عام ٢٠١٠).

الجنساني في كل خمسة قرارات أصدرتها اللجنة الرابعة التي تبحث في المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

١١ - أما اللجنة الخامسة، المسؤولة عن الشؤون الإدارية والمالية، ولا سيما اللجنة الأولى واللجنة السادسة، التي تعالج على التوالي مسألة نزع السلاح والأمن الدولي والمسائل القانونية، فقلما اتخذت قرارات تشمل إشارات إلى قضايا المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من ذلك، فمن الجدير بالذكر أن اللجنة الأولى اعتمدت مشروع القرار بشأن "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، وهو أول قرار تتخذه اللجنة حول هذا الموضوع (انظر القرار ٦٩/٦٥).

الجدول ١

عدد والنسبة المئوية لعدد قرارات الجمعية العامة وتقارير الأمين العام الموجهة إليها، التي تتضمن المنظور الجنساني، الصادرة عن اللجنة الرئيسية

الجمعية العامة	عدد القرارات	النسبة المئوية للمنظور الجنساني	عدد التقارير	النسبة المئوية للمنظور الجنساني	عدد تقارير الأمين العام	النسبة المئوية للمنظور الجنساني
الجمعية العامة	٢٧٠	٨٥	٣١	٢٤٤	١٤٦	٦٠
الجلسات العامة	٥٥	٢٠	٣٦	٤٦	٣٦	٧٨
اللجنة الأولى	٥٥	٤	٧	٢٨	١١	٣٩
اللجنة الثانية	٣٩	١٥	٣٨	٢٥	١٥	٦٠
اللجنة الثالثة	٥٥	٣٧	٦٧	٤٨	٣٦	٧٥
اللجنة الرابعة	٢٥	٥	٢٠	٢٤	١٣	٥٤
اللجنة الخامسة	٢٤	٣	١٣	٨٧	٤٤	٥١
اللجنة السادسة	١٧	١	٦	١٦	٦	٣٨

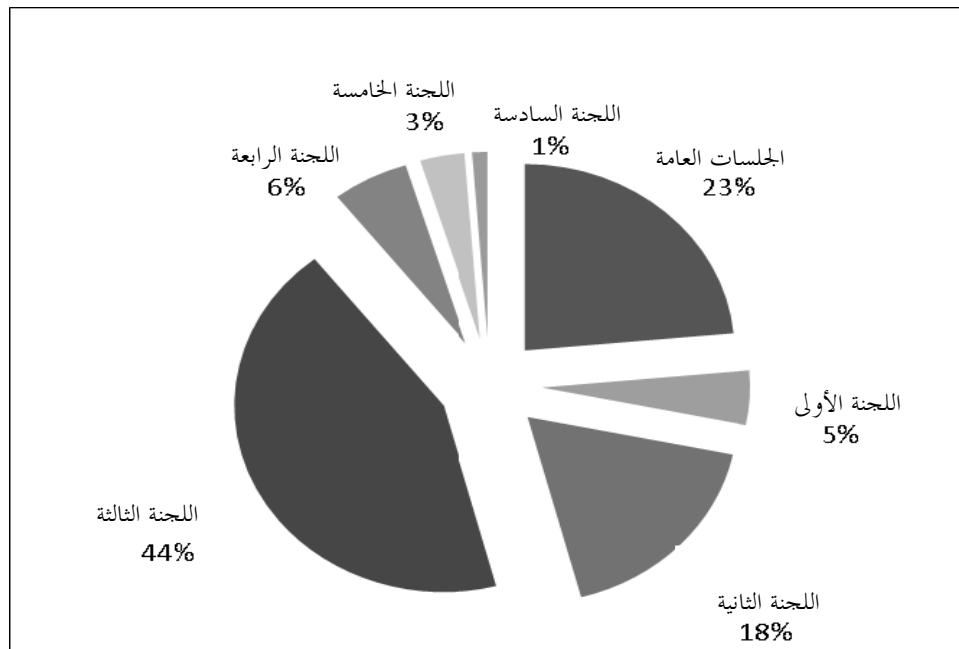
ملاحظة: من بين تقارير الأمين العام البالغ عددها ٢٤٤ تقريراً المقدمة إلى الجمعية العامة، اعتبر أن بعضها يشمل أكثر من بند واحد من بنود جدول الأعمال، وخصصت بعض بنود جدول الأعمال إلى أكثر من لجنة واحدة. لذلك فإن التوزيع حسب اللجنة لا يتطابق مع العدد الإجمالي لتقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة.

١٢ - يبين الشكل ١ كيف يتم توزيع جميع قرارات الجمعية العامة التي يرد فيها المنظور الجنساني في اللجان الرئيسية. وعلى الرغم من أن اللجنة الثالثة مسؤولة عن ٢٠ في المائة فقط من جميع قرارات الجمعية العامة، فإنها تشكل زهاء نصف جميع قرارات الجمعية العامة التي تعكس

المنظور الجنساني. لذلك عوضت اللجنة الثالثة عن تدني احتمالية أن تعتمد لجان أخرى (الأولى والرابعة والخامسة والسادسة) مشروع قرار يعكس المنظور الجنساني. ويتفق التوزيع حسب اللجان مع نتائج السنوات الماضية، ويبين أنه على الرغم من النداءات المتكررة من الجمعية العامة لإدماج المنظور الجنساني في جميع القضايا، لا تزال نسبة ورود قضايا المساواة بين الجنسين في القرارات التي تتناول المسائل الأخرى أقل من ورود القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

الشكل ١

توزيع جميع قرارات الجمعية العامة التي تعكس المنظور الجنساني، التي اتخذتها اللجنة الرئيسية التي اعتمد فيها القرار

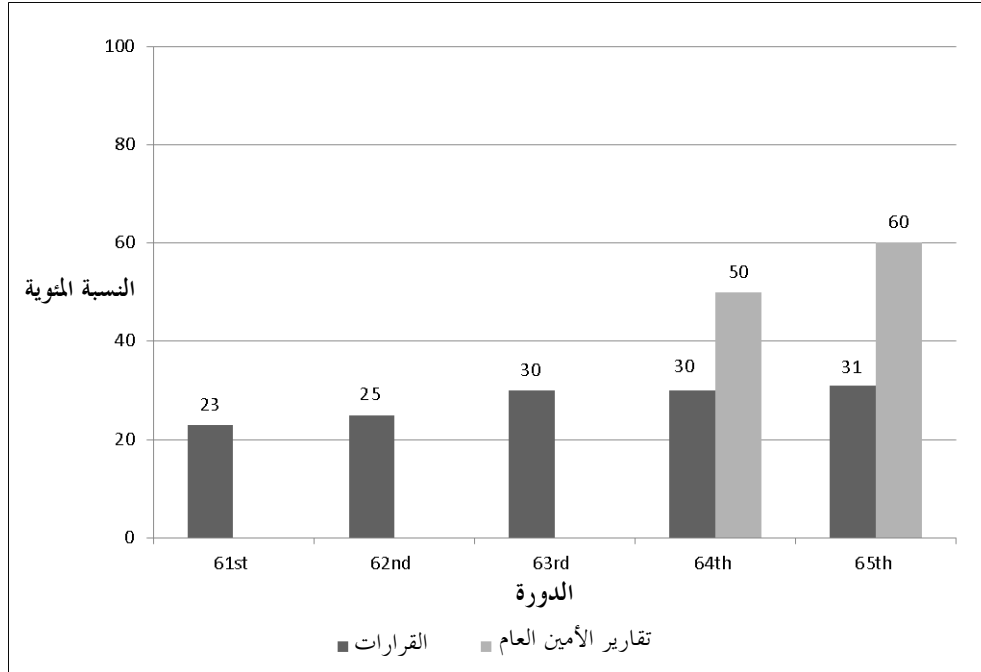


١٣ - وفيما يتعلق بالاتجاهات، بالمقارنة مع السنوات السابقة^(٣)، كانت هناك زيادة طفيفة في النسبة الإجمالية لقرارات الجمعية العامة التي تعمل على دمج المنظور الجنساني (انظر الشكل ٢). وظلت هذه النسبة منخفضة نسبياً في دورات الجمعية العامة، على الرغم من أن هناك اتجاهها للارتفاع بشكل طفيف.

(٣) تستند النتائج السابقة هذه على التحليل الذي أجري على التقارير السابقة للأمين العام: A/62/178، A/63/217، A/64/218 و A/65/204. ولا بد من الإشارة إلى النتائج حتى دورة الجمعية العامة الثالثة والستين غير قابلة للمقارنة تماماً، لأن تحليل المحتوى اعتمد على قائمة أصغر من الكلمات (الجنسانية، والجنس، والمرأة، والفتاة، والأنثى، والنشاط الجنسي).

الشكل ٢

الاتجاهات في النسبة المئوية لوثائق الجمعية العامة التي تتضمن المنظور الجنساني



(ب) تقارير الأمين العام

١٤ - من المرجح ورود منظور جنساني في تقارير الأمين العام أكثر من ورودها في القرارات. فقد ورد المنظور الجنساني في ستين في المائة من التقارير. لكن هناك تباينات بين اللجان الرئيسية التي تتطابق مع التباينات الواردة في القرارات. ومن المرجح أن تضم التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة في جلساتها العامة واللجنتين الثانية والثالثة منظوراً جنسياً، في حين تقل احتمالية ذلك في التقارير المقدمة إلى اللجنتين الأولى والسادسة.

١٥ - وفيما يتعلق بالاتجاهات، بين الدورة الخامسة والستين والدورة السادسة والستين، تحققت زيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية في عدد تقارير الأمين العام التي شملت المنظور الجنساني (انظر الشكل ٢). وقد يعزى التركيز العالي للأحداث البارزة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي عقدت في عام ٢٠١٠. ويشمل ذلك استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد خمسة عشرة عاماً خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً والالتزامات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. علاوة على ذلك، ساعدت مناقشة مقترحات الجمعية العامة بشأن إنشاء

هيئة جديدة للمساواة بين الجنسين واعتماد القرار ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ لخلق زخم لإدراج المنظور الجنساني في عمل الهيئات الحكومية الدولية.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

(أ) القرارات

١٦ - ورد المنظور الجنساني في نصف القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٠ (انظر الجدول ٢). وورد المنظور الجنساني في حوالي ثلث قرارات اللجان الفنية التابعة للمجلس معاً، باستثناء لجنة وضع المرأة. إن التباين الواسع بين اللجان الفنية، وصغر حجم العينة يجعل تفسير البيانات أمراً صعباً.

الجدول ٢

عدد والنسبة المئوية لتوزيع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية وتقارير الأمين العام الموجهة إليها، في دورة عام ٢٠١٠ التي تتضمن المنظور الجنساني

عدد القرارات الجنسانية	النسبة المئوية	عدد تقارير الأمين العام	النسبة المئوية	عدد تقارير الأمين العام	النسبة المئوية
٣٨	١٩	٥٠	٢٠	١٧	٨٥
٣٨	١٢	٣٢	٣٨	٢٤	٦٣
١٣	٤	٣١	٦	٤	٦٧
١٧	١	٦	٣	١	٣٣
١	١	١٠٠	٤	٤	١٠٠
٢	٢	١٠٠	٤	٤	١٠٠
٥	٤	٨٠	٤	٤	١٠٠
صفر	—	—	٩	٦	٦٧
صفر	—	—	٨	١	١٣

ملاحظات:

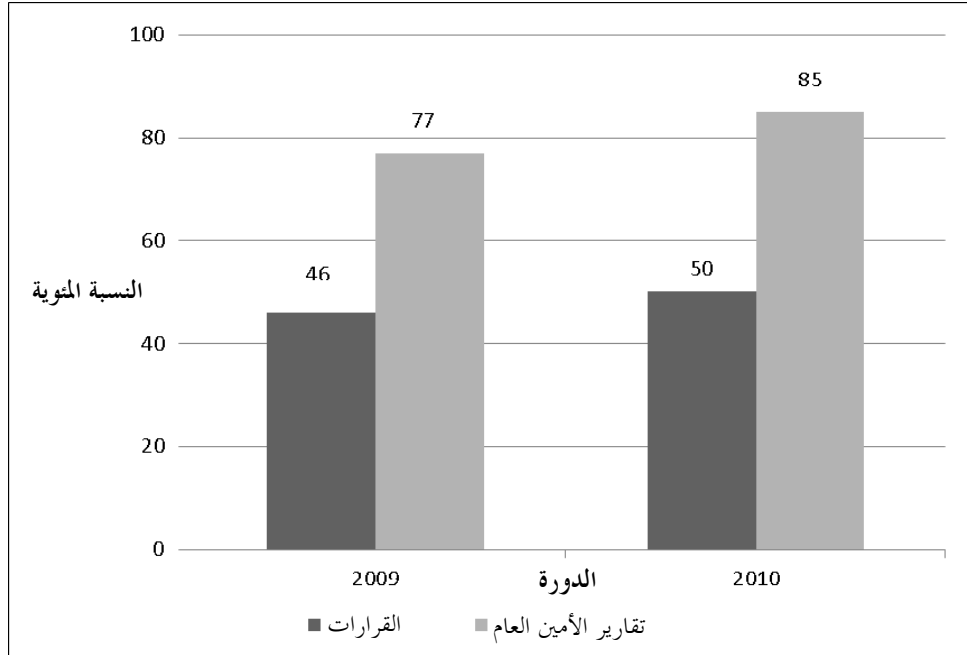
* لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة، وذلك بسبب تركيزها الحصري على القضايا الجنسانية، أو منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذي لم يعقد دورته في عام ٢٠١٠.

** تنظر لجنة المخدرات في تقارير الأمانة العامة، التي تم تحليلها بدلاً من تقارير الأمين العام.

١٧ - فيما يتعلق بالاتجاهات (انظر الشكل)، تبين مقارنة بين دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ ودورته لعام ٢٠٠٩ (انظر A/65/204) زيادة قدرها أربعة في المائة فقط في نسبة القرارات التي تضمنت المنظور الجنساني. وتماثل هذه الزيادة الضئيلة الاتجاه الذي حدد في قرارات الجمعية العامة. ولا يمكن إجراء مقارنة مماثلة للجان الفنية لعدم وجود بيانات قابلة للمقارنة لعام ٢٠٠٩.

الشكل ٣

النسبة المئوية لوثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن المنظور الجنساني (دورة عام ٢٠٠٩ ودورة عام ٢٠١٠)



(ب) تقارير الأمين العام

١٨ - على نحو مشابه للنتائج المتعلقة بالجمعية العامة، كانت تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية تتضمن قضايا المنظور الجنساني أكثر مما تتضمنه القرارات. وتضمنت معظم التقارير (٨٥ في المائة) المقدمة من الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقراءة ثلثي (٦٣ في المائة) التقارير المقدمة إلى اللجان الفنية، قضية المنظور الجنساني.

١٩ - وثمة اتجاه ينحو إلى زيادة ورود المنظور الجنساني في تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بزيادة ثماني نقاط مئوية على مدار السنة. وتماشى هذه النتيجة مع الاتجاه الذي تم تحديده لتقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة. ولم تسمح البيانات المحدودة بإجراء تحليل الاتجاهات للجان الفنية.

باء - التحليل المتعمق

٢٠ - مع أنه قد يرد المنظور الجنساني في التقارير والقرارات على النحو المحدد لهذا التقرير، فإنها تتباين في كثير من الأحيان تبايناً كبيراً في مستوى الاهتمام الممنوح لقضايا المساواة بين الجنسين. بالتركيز على التقارير والقرارات التي تتضمن المنظور الجنساني، يدرس هذا القسم وضع إشارات في الوثائق، ثم ينظر في القوة النوعية للغة في هذه الإشارات.

١ - وضع إشارات

٢١ - إن وضع إشارات للقضايا الجنسانية في الوثائق الحكومية الدولية يحدد بروزها واحتمال اتخاذ إجراءات متابعة لها. وتوجه تقارير الأمين العام مزيداً من الاهتمام لقضايا المساواة بين الجنسين عندما لا ترد في نص التقرير فقط، بل في الخلاصة والتوصيات كذلك. وتركز القرارات بصورة أكبر على قضايا المساواة بين الجنسين بالإشارة إليها في فقرات الديباجة والمنطوق. ومن خلال التطرق إلى قضايا المساواة بين الجنسين في فقرات الديباجة والمنطوق، فإن القرارات تؤطر القضية أولاً، ثم تشير إلى وجود إجراءات محددة أو توصية لمعالجتها.

٢٢ - ويتضمن عشرون في المائة وسبعة عشرة في المائة من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التوالي، إشارات إلى الجنسانية في الديباجة الخاصة بكل منهما فقط، ولم ترد توصيات تتعلق بالجنسانية في فقرات المنطوق^(٤). إلا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان أكثر احتمالاً من الجمعية العامة في أن يعكس المنظور الجنساني في الديباجة والمنطوق في قراراته: إذ تضمنت ٤٥ في المائة من قرارات الجمعية العامة إشارات إلى الجنسين في كلا الجزأين، مقارنة مع ٦١ في المائة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣ - كما تتباين تقارير الأمين العام في وضع إشارات على قضايا المساواة بين الجنسين. فمن بين الـ ١٢٣ تقريراً المقدمة إلى الجمعية العامة التي تضمنت خلاصة و/أو توصيات لاتخاذ

(٤) ترتبط النتائج المتعلقة بفقرات الديباجة والمنطوق بـ ٨٢ قراراً من قرارات الجمعية العامة، و ١٨ قراراً من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا ينطبق هذا التحليل على القرارات التي اعتمدت أو أقرت إعلاناً أو وثيقة ختامية صادرة عن حدث رفيع المستوى.

مزيد من الإجراءات، ضم ٢٨ في المائة منها فقط المنظور الجنساني في متن التقرير وإشارة في الاستنتاجات و/أو التوصيات. ويحتمل أن ترد في التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قضايا المساواة بين الجنسين في المتن وفي الخلاصة/التوصيات من التقرير: كان في ٦٤ في المائة أو ٩ تقارير من أصل ١٤ تقريراً مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قسم يضم خلاصة و/أو توصيات فيها إشارات في المتن وفي جزء أو في جزأين من هذه الأجزاء.

٢ - التقييم النوعي

٢٤ - على الرغم من إمكانية إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في أجزاء رئيسية من أي تقرير أو قرار، فإن تأثيرها يتوقف على قوة اللغة المستخدمة في المرجع. وفي محاولة لفهم هذا البعد، جرى استعراض الوثائق الحكومية الدولية إزاء المتغيرات النوعية. وجرى تقييم تقارير الأمين العام من الناحية النوعية إزاء متغيرين: "تغطية" مسائل المساواة بين الجنسين، و "نوعية" مناقشة القضية الجنسانية. وتم تحليل وثائق الجمعية العامة فقط، بسبب وجود عدد كاف تدعم هذا التحليل.

٢٥ - وفيما يتعلق بالتغطية، فقد أُعتبر أنه توجد تغطية عالية في التقارير التي تضمنت قسماً خاصاً بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، فضلاً عن العديد من الإشارات في بقية التقرير. وتم تحديد إشارة واحدة أو إشارات قليلة قصيرة باعتبارها تغطية منخفضة. أما التغطية المتوسطة فتقع في مكان بينهما.

٢٦ - ويتصف التحليل النوعي الذي أجري على التقارير بورود إشارات عابرة مثل "بما في ذلك المرأة" باعتبار أنها منخفضة الجودة، أما التقارير التي قدمت حقائق دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب نوع الجنس، و/أو التحليل الجنساني، فقد تراوحت بين متوسطة الجودة وعالية الجودة. فعلى سبيل المثال، اعتبر المقتطف التالي من أحد التقارير بأنه ذو جودة عالية، لأنه يحلل تأثير إحدى الفعاليات على النساء والرجال، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف ظروفهم: "ويرجح أن تكون نسبة الخسائر البشرية في صفوف الإناث هي الأكبر، لأن نساءً كثيرات كُنَّ بمنزلهن عند حدوث الزلزال، بينما كان الرجال في العمل وكان الأطفال في طريق عودتهم من المدارس إلى منازلهم (A/65/335، الفقرة ٤)، وثمة مثال آخر يعتبر كذلك ذو جودة عالية وهو: "عقد اجتماعات شهرية للممثل الخاص للأمين العام مع قادة الأحزاب السياسية الوطنية، وعقد اجتماعات ربع سنوية مع ممثلات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية (A/65/746، بعد الفقرة ٢٩)".

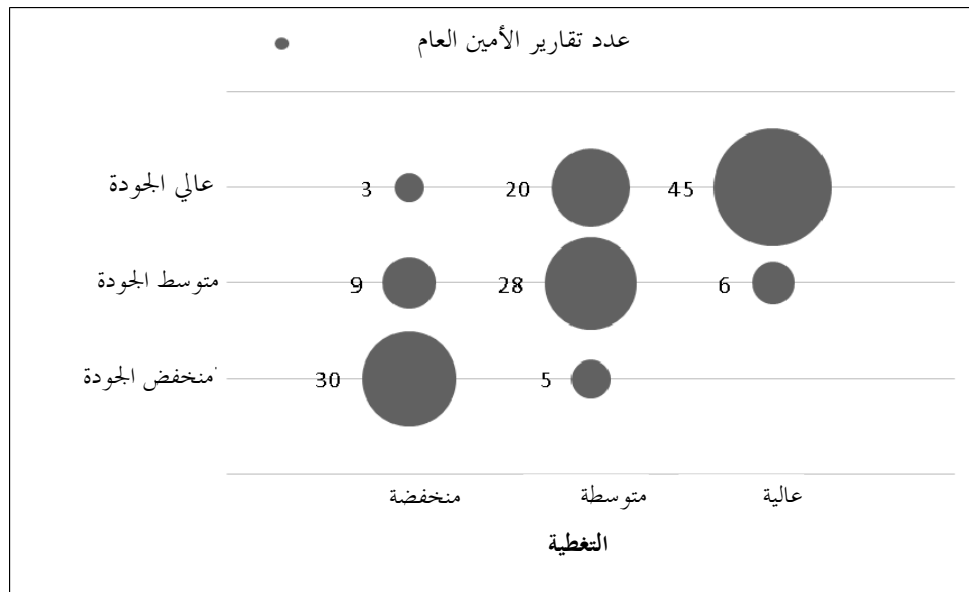
٢٧ - تم تحليل القرارات التي تنحو لأن تكون أقصر من التقارير، إزاء متغير واحد فقط، ووسمت بأنها منخفضة أو متوسطة أو عالية التركيز في قضايا المساواة بين الجنسين. وتم تحديد القرار الذي يعتبر أن له درجة عالية من التركيز في قضايا المساواة بين الجنسين من خلال تكرار كلمة مفتاحية في أكثر من فقرة واحدة بلغة معينة حول وضع النساء والفتيات واحتياجاتهن. واعتبرت القرارات التي تضم إشارة سطحية واحدة بأنها تعكس تركيزاً منخفضاً.

(أ) تقارير الأمين العام

٢٨ - يعرض الشكل ٤ توزيع تقارير الأمين العام الموجهة إلى الجمعية العامة عبر المتغيرين وهما التغطية والجودة. وضم ثلاثون في المائة من التقارير (٤٥ من أصل ١٤٦) التغطية والجودة العاليتين، في حين كانت التغطية والجودة منخفضتين في ٢١ في المائة منها. وبينما تباينت التقارير على نطاق واسع من حيث تغطية قضايا المساواة بين الجنسين، وفي خصائص إدراجها، كان هناك منحى لوجود ارتباط عام بين التغطية والجودة. وبصورة عامة، كانت إمكانية أن تكون التقارير ذات تغطية متوسطة أو عالية لقضايا المساواة بين الجنسين، واعتبرت ٤٩ في المائة من التقارير بأنها عالية/عالية أو متوسطة/عالية، مقارنة بـ ٣٠ في المائة من التقارير التي اعتبرت منخفضة/منخفضة أو متوسطة/منخفضة.

الشكل ٤

تغطية ونوعية الإشارات إلى الجنسانية في تقارير الأمين العام الموجهة إلى الجمعية العامة، حسب تكرارها



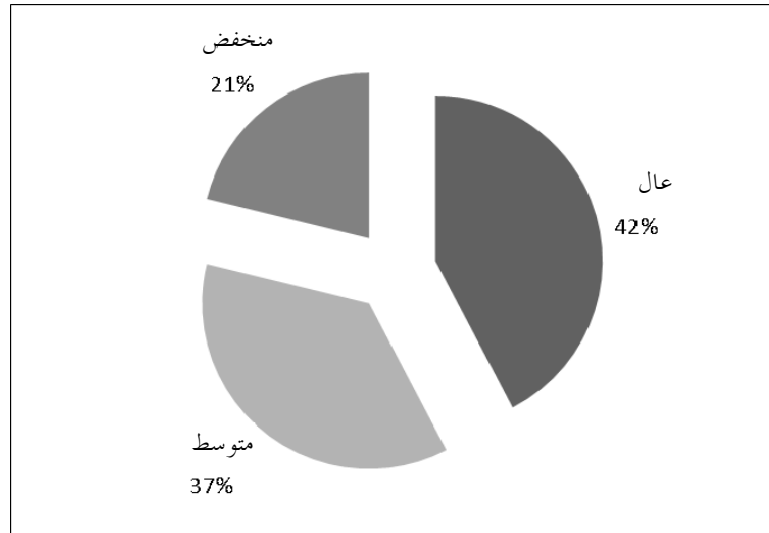
٢٩ - وأظهر استعراض آخر أن حوالي ٤٠ في المائة من التقارير تضمنت بيانات كمية مصنفة حسب الجنس. إلا أن مستوى دقة البيانات المقدمة كان متبايناً. وقدمت بعض التقارير أرقاماً مطلقة (مثل، عدد الممثلات السياسيات دون تحديد العدد الكلي للممثلين السياسيين) وقدم بعضها الآخر بيانات نسبية (مثل، نسبة النساء اللاتي استفدن من البرنامج). وفي بعض الحالات، وجهت بعض التقارير الانتباه إلى الواقع بأن البيانات الكمية غير متاحة. فعلى سبيل المثال، فإن التقرير المعنون "تكوين الأمانة العامة: الموظفون المقدمون دون مقابل والمتقاعدون والخبراء الاستشاريون (A/65/350/Add.1)"، الذي يقدم بيانات شاملة مصنفة حسب نوع الجنس ومتغيرات أخرى، يشير بدقة إلى عدم توفر البيانات المصنفة حسب الجنس، المتعلقة بالفترة والمكاتب وعدد الأشخاص.

(ب) القرارات

٣٠ - وفي حين ورد المنظور الجنساني في ثلث قرارات الجمعية العامة فقط، فإن القرارات الـ ٨٥ التي وردت فيها نحت لذكرها بطريقة واضحة إلى حد ما. وأدجت حوالي ٨٠ في المائة من هذه القرارات درجة عالية أو متوسطة من التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين (انظر الشكل ٥). وهذا يعني أنه تم العثور على الكلمات المفتاحية التي تشير إلى المنظور الجنساني في أكثر من فقرة واحدة و/أو كانت هناك لغة معينة حول وضع النساء والفتيات واحتياجاتهن.

الشكل ٥

مدى التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين في قرارات الجمعية العامة التي تتضمن المنظور الجنساني



٣١ - شملت العديد من القرارات ذات التركيز المتوسط والعالي فقرات تعبر عن الإقرار بالوضع الخاص للنساء والفتيات، وتحتوي على إجراءات تأخذ في الاعتبار احتياجاتهن. فعلى سبيل المثال، يعرب القرار ٢٢٠/٦٥ بشأن الحق في الغذاء عن القلق لأن النساء والفتيات يتعرضن أكثر من غيرهن للجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر، وهو ما يعزى جزئياً إلى انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز، ودعا إلى اتخاذ تدابير تكفل الأعمال التام وعلى قدم المساواة للحق في الغذاء، مع كفالة تكافؤ فرص حصول المرأة على الموارد، بما فيها الدخل والأرض والمياه، والحق في امتلاكها، وإتاحة فرص الحصول على نحو تام ومتكافئ على التعليم والعلم والتكنولوجيا لتمكينها من توفير الغذاء لنفسها ولأسرتها.

٣٢ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تقارير الأمين العام وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية، لا تزال العديد من التقارير تعالج تحديات التنمية في المجتمعات المحلية بطريقة محايدة بين الجنسين. فقد أغفلت مثلاً عدد كبير من الإشارات إلى أشكال العنف، لا سيما الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والاتجار بالأشخاص، تحديد جنس الضحايا ومرتكبي الجرائم. وكانت مصطلحات تعبر عن الذكر والأنثى مثل "أشخاص" أو "أطفال" أو "العاملون في المجال الإنساني وحفظ السلام" تستخدم بشكل عام، ملغية الأنماط المتصلة بالجنس ومخبة التغيرات المحتملة على مر الزمن. إن معرفة الفئات المتأثرة، وفي أي نسبة، هي المفتاح لكي تتمكن الهيئات الحكومية الدولية من وضع استجابات للسياسات المناسبة.

٣٣ - وضم عدد قليل من التقارير والقرارات التي أدرجت المنظور الجنساني إشارات إلى الرجال والفتيان. إن إدماج المنظور الجنساني يعني تقييم وضع النساء والرجال والفتيات والفتيان واحتياجاتهم، فضلاً عن الآثار المترتبة للإجراءات المقررة بشأن كل مجموعة من هذه المجموعات^(٥). إن عدم تركيز تحليل مراعاة الفوارق بين الجنسين على النساء فقط، بل دراسة القضايا من منظور ذكوري أيضاً، قد يساعد على توسيع التأييد للنهج القائم على نوع الجنس.

٣٤ - والجدير بالذكر الغياب المتكرر للبعد العمري أيضاً. إذ تشير القرارات والتقارير نموذجياً إلى النساء أو إلى الأطفال، لكنها نادراً ما تشير بتحديد أكبر إلى الأعمار أو إلى الفئات العمرية، وفي معظم الأحيان لم يكن يشار بشكل محدد إلى الفتيات. إذ تتعرض الفتيات إلى أشكال معينة من التمييز، وإن تحديدها في التقارير، عند الاقتضاء، ليساعد على تشذيب التدابير

(٥) يستند هذا الفهم إلى الاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧ الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم المنظور الجنساني.

المتعلقة بالسياسة العامة. كما أن الوثائق التي تشير إلى الشباب نادراً ما تصنف المصطلحات حسب الجنس أو السن، مما يجعل اتخاذ سياسة فعالة بشأن القضايا أمراً صعباً.

٣٥ - ولما كان النهج المتبع في التقييمات النوعية المستخدمة في هذا القسم مقيداً، فإن هذه النتائج تشكل خطوة هامة لفهم التقدم في إدماج المنظور الجنساني في عمل الهيئات الحكومية الدولية والأمم المتحدة ككل.

خامساً - أحداث الأمم المتحدة الرفيعة المستوى الحكومية الدولية بوصفها فرصاً لتعميم المنظور الجنساني

٣٦ - بالإضافة إلى القرارات وتقارير الأمين العام التي هي نتاج الدورات العادية للهيئات الحكومية الدولية، تعقد الأمم المتحدة أيضاً عدداً من الأحداث الرفيعة المستوى في كل عام. إن الأحداث الرفيعة المستوى هذه - مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية، وعمليات المتابعة لها - تتيح فرصاً هامة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويوفر إعدادها آفاقاً عديدة لتسليط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين، والأحداث التي قد تكون مناسبات للحكومات لتقديم التزامات واضحة لتمكين المرأة، أو في حالة عمليات المتابعة، لتجديد الالتزامات السابقة.

٣٧ - يتناول هذا القسم هذه الفرص في ضوء الأحداث الرفيعة المستوى الثلاثة التي ورد ذكرها في قرار الجمعية العامة ١٩١/٦٥: مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في عام ٢٠١١، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢، واستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة الذي سيعقد في عام ٢٠١٣.

٣٨ - وكان مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً مناسبة هامة لرفع الوعي حول احتياجات النساء والفتيات اللاتي يعشن في الفقر. واجتذب المؤتمر الذي عقد في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ في اسطنبول، تركيا، العديد من رؤساء الدول والحكومات، فضلاً عن برلمانيين ورؤساء هيئات الأمم المتحدة، وممثلين رفيعي المستوى من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وألقى وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وركزت إحدى المناقشات التفاعلية المواضيع الرفيعة المستوى الست على "التنمية البشرية والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة".

٣٩ - بالإضافة إلى ذلك، ركزت ٥ أحداث خاصة من بين ٤٥ حدثاً بشكل محدد على قضايا المساواة بين الجنسين، ذات الصلة بالتجارة والتنمية المستدامة، والتمكين الاقتصادي،

والعاملين في مجال رعاية المهاجرين، والمهجرة والتحويلات المالية. ومن بين المواد المتاحة في هذا المؤتمر مجموعة من الرسائل الرئيسية التي صاغتها هيئة الأمم المتحدة، التي أتاحت المنظور الجنساني في مختلف القضايا قيد المناقشة.

٤٠ - وأسفر المؤتمر عن برنامج عمل لصالح البلدان الأقل نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (انظر A/CONF.219/3/Rev.1) الذي يتضمن عدة إشارات إلى قضايا المساواة بين الجنسين. وتحدد الوثيقة الختامية، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨٠، تدابير واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً.

٤١ - والأهم من ذلك، يقدم القسم الثاني من الوثيقة الختامية، الذي يستعرض تنفيذ برنامج العمل السابق، معلومات عن التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة، ويلاحظ كأحد الدروس المستفادة أهمية المساواة بين الجنسين وغيرها من القضايا الواسعة للقضاء على الفقر. ويدرج القسم الثالث المعنون "تجديد وتعزيز الشراكة من أجل التنمية"، المساواة بين الجنسين في كل من أهداف البرنامج الجديد للعمل ومبادئ تنفيذه. ويحدد القسم الرابع ثمانية مجالات ذات أولوية للعمل، خمس منها إشارات إلى إدماج قضايا المساواة بين الجنسين. وفي إطار المجال ذي الأولوية "التنمية البشرية والاجتماعية"، فقد خصص قسم فرعي معين للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٢ - وبالمقارنة، فقد أدمج برنامج العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، بدعم من الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٧٩ إشارات إلى المساواة بين الجنسين في جميع المجالات ذات الأولوية السبعة. كما تضمن إشارات إلى قضايا المساواة بين الجنسين في الأقسام الفرعية التي تبحث في التجارة وتغير المناخ والتخفيف من آثار الكوارث. وفي برنامج العمل للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، لم يرد ذكر المرأة في المجالات ذات الأولوية حول "التجارة" و "السلع" و "الآزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة". وفي هذا الصدد، كانت الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع مقصرة بعض الشيء، وكان من الممكن أن تحتوي على منظور جنساني أقوى.

٤٣ - ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة القادم، واستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢، فرصة لإدماج المنظور الجنساني إلى درجة أوسع. ولا يزال هذان الحدثان في مرحلتها التحضيرية: إذ سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل، وسيجري استعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٣.

٤٤ - إن مستوى الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين في الوثيقة الختامية لأي اجتماع رفيع المستوى يعتمد إلى حد كبير على إدراج المنظور الجنساني خلال التحضير لهذا الحدث. وكانت العملية التحضيرية للمؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً قد بدأت في عام ٢٠٠٩، وشملت عدداً كبيراً من الأنشطة لتقييم نتائج برنامج العمل السابق، ووضع تدابير واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً. إلا أن استعراض الوثائق التحضيرية يدل على أن البعد الجنساني لم يكن وارداً دائماً بقوة. بالإضافة إلى ذلك، لم يركز أي حدث من الأحداث الستة عشرة المواضيعية التي تسبق انعقاد المؤتمر بشكل حصري على قضايا المساواة بين الجنسين، والوثيقة (A/CONF.219/IPC/10) التي تلخص نتائج الأحداث الخمسة عشرة، لا يشير إلا حدثان منها فقط إلى ورود قضايا المساواة بين الجنسين.

٤٥ - وتؤدي كيانات الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تنظيم وتنسيق الأنشطة التحضيرية، لكي تتمكن من الاستفادة من هذه الفرصة للتشجيع على إدراج المنظور الجنساني في أحداث رفيعة المستوى. وبشكل خاص، لديها الفرصة للتأثير على العملية في مرحلة مبكرة، كما يبين التحضير للاستعراض العالمي الثاني وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة في عام ٢٠٠٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة ومنظمة الصحة العالمية، اجتماع فريق خبراء لوضع مجموعة من المؤشرات التي تستطيع البلدان استخدامها في تقاريرها حول تقديم تقارير بشأن التقدم المحرز من أجل الاستعراض والتقييم. وفي هذه القائمة، فإن كل المؤشرات تقريباً التي تقيّم نوعية حياة المسنين تدعو إلى وضع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس^(٦). ويعد هذا الإدراج مهماً، وذلك لأن البيانات المقدمة ستؤثر على الأنشطة التحضيرية والتقارير اللاحقة.

٤٦ - وقد تكون مشاركة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تعزيز حقوق المرأة عنصراً حاسماً أيضاً في إدراج المنظور الجنساني في العمليات التحضيرية والأحداث الرفيعة المستوى. ففي العديد من الأنشطة التي يضطلع بها عادة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لجمع المدخلات وزيادة الوعي قبل انعقاد الحدث يوفر سبلاً كثيرة لهذه المنظمات لإسماع صوتها والتأثير على الوثيقة الختامية.

٤٧ - وتحقيق بعض الجهود المحددة للاستفادة من مساهمة المجتمع المدني أفضل النتائج على مستوى المشاركة. إذ يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على إشراك رسمياً تسع مجموعات رئيسية (انظر قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٣٦) معترف بها، إحداها "المرأة". وقد

(٦) انظر: <http://social.un.org/index/LinkClick.aspx?fileticket=rxM-regd7PM%3d&tabid=1261>.

ساعد ذلك على ضمان مشاركة المنظمات النسائية في العملية التحضيرية. فعلى سبيل المثال، كانت المنظمات النسائية ممثلة جيداً بين المجموعات الرئيسية في اجتماعات اللجنة التحضيرية التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١١، وقدمت مداخلات كثيرة. كما قدمت المجموعة النسائية الرئيسية ورقة موقف عن أحد موضوعي المؤتمر، اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وبالرغم من التحضير للمؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً قد استرشد بقرارات الجمعية العامة الثلاث (القرارات ٦٥/١٧١ و ٦٤/٢١٣ و ٦٣/٢٢٧) التي دعت إلى مشاركة المجتمع المدني، لم يرد ذكر الجماعات النسائية على وجه التحديد، وبالتالي مما يمكن من الحد من تأثيرها على الوثيقة الختامية.

٤٨ - إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بولايتها لقيادة وتنسيق منظومة عمل الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين بمثابة جسر لضمان الإدماج الكامل للمنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى. وشاركت الهيئة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعاونت مع اللجنة التوجيهية للمجموعة النسائية الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، فقد خططت لعدد من الأنشطة للحفاظ على قضايا المساواة بين الجنسين في صدارة المناقشات في العملية التحضيرية وفي المؤتمر.

سادساً - مساهمة لجنة وضع المرأة

٤٩ - أقرت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ١٩١/٦٥ بالدور الحفاز للجنة وضع المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أساس التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج العمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، وفي تعزيز ورصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. وفي حين لم تدرج لجنة وضع المرأة في تحليل المحتوى، الوارد في هذا التقرير لتجنب التحامل على النتائج، بسبب تركيز اللجنة الحصري على قضايا المساواة بين الجنسين، وهذه الهيئة تتولى المسؤولية الأساسية لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، واستمرت في القيام بدور رئيسي في تعزيز استراتيجية تعميم المنظور الجنساني.

٥٠ - وفي دورتها الرابعة والخمسين، احتفلت اللجنة بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وساهمت إلى حد كبير في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأحالت اللجنة ملخصات عن اجتماعات الدائرة المستديرة الرفيعة المستوى التي عقدتها وثلاث حلقات نقاش دارت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمساهمة في الاستعراض الوزاري السنوي بشأن تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً والالتزامات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن تقرير الأمين العام بشأن استعراض تنفيذ إعلان

ومنهاد العمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومساهمته في صياغة المنظور الجنساني في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (E/2010/4-E/CN.6/2010/2)، الذي قدم أصلاً إلى اللجنة، يشكل أيضاً أساساً للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٠ الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي استند مباشرة إلى نتائج وتوصيات هذا التقرير. وفي هذه النواحي، لا شك أن عمل اللجنة قد أثر على مدى إدراج المنظور الجنساني في عمل الهيئات الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة ككل، استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦.

٥١ - ومن المتوقع أن تساهم الهيئة التي تشكّل الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، في تعزيز قدرة اللجنة على القيام بدور حفاز في تعزيز المساواة بين الجنسين. وبشكل خاص، ينبغي أن يؤدي تعزيز الهيئة القطرية إلى إثراء تقارير الأمين العام الموجهة إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة، عن طريق جمع وجهات النظر من العمل التنفيذي، وبالتالي المساهمة في سد الفجوة بين التوجيهات المعيارية التي وضعتها اللجنة، وأعمال التنفيذ على أرض الواقع.

٥٢ - لذلك لا تزال تعتبر لجنة وضع المرأة الجهة الرئيسية التي يمكن أن يساعد عملها في زيادة الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين في مناسبات رفيعة المستوى. وفي ممارسة دورها في تعزيز استراتيجية تعميم المنظور الجنساني، عقدت حلقة نقاش تفاعلية حول المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة خلال دورتها الخامسة والخمسين في آذار/مارس ٢٠١١، كمساهمة في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما اعتمدت في تلك الدورة أول قرار لها بشأن "تعميم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في سياسات واستراتيجيات تغير المناخ" (انظر E/2011/27، القرار ١/٥٥)، الذي يمكن استخدامه أساساً لمواصلة العمل بشأن هذا الموضوع.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٣ - لا يزال العمل الحكومي الدولي للأمم المتحدة يتيح فرصاً متعددة لإدماج المنظور الجنساني في عمل المنظمة وعمل الدول الأعضاء. ويشير التحليل الوارد في هذا التقرير إلى إحراز شيء من التقدم في إدماج المنظور الجنساني في هذه العمليات الحكومية الدولية. وقد أحرز تقدم معين في كفالة أن تعكس تقارير الأمين العام الموجهة إلى الجمعية العامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظور الجنساني. أما فيما يتعلق بالقرارات، فإن التقدم المحرز محدود أكثر. ولا تزال الأحداث الرفيعة المستوى تتيح فرصاً جيدة لإدماج المنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية وإدراجها في الوثائق الختامية الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، يشير الاستعراض المتعمق للوثائق الحكومية الدولية الذي أجري كجزء من تحليل هذا التقرير

إلى أنه في معظم الحالات، فإن إدراج المنظور الجنساني، على النحو المعرف في الكلمات المفتاحية، يعكس تركيز حقيقي على قضايا المساواة بين الجنسين.

٥٤ - وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، لم تُستخدم العمليات الحكومية الدولية بشكل أمثل من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القضايا التي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية ضمن ولاياتها. إن نسبة قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تشمل المنظور الجنساني لا تزال منخفضة، وحتى الأحداث الرفيعة المستوى التي تستتبع التخطيط المسبق والمناقشة المسبقة طويلاً، وبالتالي توفير المزيد من الفرص لإدراج المنظور الجنساني، لا تمنح دائماً اهتماماً كافياً لقضايا المساواة بين الجنسين. ولا تزال الإشارات إلى قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شديدة الوضوح في العمليات الحكومية الدولية التي تركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية. بالتالي، لا يزال من المرجح أن يكون المنظور الجنساني داخل الجمعية العامة في عمليات اللجنتين الثانية والثالثة.

٥٥ - في ضوء التقدم والقيود المذكورة في التقرير، ومع مراعاة الدور الحاسم للهيئات الحكومية الدولية في تعزيز ورصد التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، قد ترغب الجمعية العامة في:

٥٦ - (أ) تكرر دعوتها إلى جميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة لتعميم المنظور الجنساني بالكامل في جميع القضايا التي تنظر فيها وحدود ولاياتها، وفي جميع مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية وعمليات متابعتها، وتدعوها إلى طرح منهجية لإدراج المنظور الجنساني عند طلب تقارير الأمين العام ومساهمات أخرى في العملية الحكومية الدولية؛

(ب) الطلب من الأمين العام أن يكفل أن تشمل تقاريره الموجهة إلى الهيئات الحكومية الدولية بانتظام المنظور الجنساني من خلال تحليل الفوارق بين الجنسين وإيراد بيانات كمية مصنفة حسب الجنس والعمر، ولا سيما عن طريق استنتاجات وتوصيات محددة لمواصلة العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي هذا الصدد، نقل أهمية ما يعكس المنظور الجنساني إلى جميع المساهمين الذين يقدمون إسهامات في تقاريره؛

(ج) تشجيع الحكومات على تحسين عملية جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر، وتعزيز تنمية القدرات في هذا الصدد؛ ووضع مؤشرات ذات صلة تراعي الفوارق بين الجنسين لدعم وضع السياسات؛

(د) التأكيد على الدور الهام ومساهمة المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية، في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين؛

(هـ) دعوة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة لتشجيع ودعم مشاركة المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في قضايا المساواة بين الجنسين في العمليات الحكومية الدولية من خلال زيادة التوعية، والتمويل، وتنمية القدرات.
